المؤسسة العسكرية ومسار السياسات التنموية
في الجزائر: علاقة تأثير أم سيطرة

أ. سالمة الإمام
قسم العلوم السياسية
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

الملخص:

منذ الاستقلال وضمن مسيرة أكثر من خمسين سنة، شهدت الجزائر توجهًا تنمويًا ملموساً سعى من خلاله النظام السياسي الحاكم خلال الأحادية أو التعددية إلى التحكم في استقرار الدولة ومواجهة مطالب المجتمع على كافة الأصعدة، وبغض النظر عن مستوى نجاعة السياسات التنموية المنتهجة، فإن التحليل النسقي يؤكد أن إقرارها ساهمت فيه العديد من الأطراف داخل وخارج السلطة. هذه السلطة التي تعد المؤسسة العسكرية من أهم فاعليها، في ظل علاقة يحكمها منطق السيادة والشرعية التاريخية، وإن اتسمت مؤخرا بتجاذبات إصلاحية مصلحية.

وبصرف النظر عن كون للمؤسسة العسكرية وظائف متعددة اتجاه المجتمع (أمنية، اقتصادية واجتماعية)، وأمام المكانة التاريخية والسياسية التي تمتلكها داخل النظام السياسي الجزائري، تتأرجح المقاربات التحليلية عن دورها في مسار السياسات التنموية بين الاتجاه المؤيد لفكرة مبدأ التأثير، أي النظر للمؤسسة العسكرية كمسؤولة عن السياسة الأمنية لها تأثير غير مباشر على الحياة الاقتصادية وسياساتها التنموية فقط، والاتجاه الذي يؤكد أن المؤسسة العسكرية في الجزائر هي مؤسسة فوق الدستور، تسمو على جميع القوانين، ومن ثمة هي المتحكم في إقرار كافة السياسات والقرارات التنموية. وعليه تحاول هذه الورقة البحثية مناقشة الإشكالية الآتية: **أي علاقة تحكم المؤسسة العسكرية ومسيرة السياسات التنموية في الجزائر منذ الاستقلال بين التأثير والسيطرة ؟**. وبانتهاج المنهج الوصفي التحليلي، قسمت هذه الورقة إلى:

1. الاتجاه نحو التأثير: في طبيعة العلاقة بين السياسة الأمنية والتنمية
2. التوجه العسكري للدولة والاتجاه نحو السيطرة: في إقرار السياسات التنموية
3. نحو مقاربة توفيقية لتحليل العلاقة.

مقدمة:

لقد ساد جدل كبير طوال تاريخ الجزائر الثوري وبعد الاستقلال حول العلاقة بين المؤسسة العسكرية والممارسة السياسية، وما يتبعها من إقرار وصنع للسياسات التنموية، وحول الأولويات الوطنية والنهج الواجب اتباعه، فمنذ الستينات وكأي دولة حديثة العهد بالاستقلال، واجهت الجزائر عدة تحديات في مسيرتها التنموية، وهذا بسبب هزالة سوق الأيدي العاملة فيها، لذا أخذت المؤسسة العسكرية زمام المبادرة في تحسين وتطوير الاقتصاد الجزائري وتنمية المجتمع وتحسين ظروفه، وذلك لما تمتلكه من

قدرات وطاقات وإمكانات في مجال التصنيع والخدمات الصحية والاتصالات والنقل وغيرها، هذا على غرار مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار مساهمة بذلك في تكريس جهود التنمية، بالنظر إلى الطبيعة التكاملية بين الأمن والتنمية.

وباعتبار أن المؤسسة العسكرية تمتلك المرجعية التاريخية، فقد كانت لها أولوية الحصول على العديد من الامتيازات، متجاوزة بذلك السلطة السياسية في العديد من صلاحياتها، وهذا ما طرح إشكالية الأولوية في النظام السياسي (العسكري أم السياسي) في صنع القرارات المهمة، وإن خفت شدتها مؤخرا مع مجيء الرئيس الحالي "عبد العزيز بوتفليقة".

وباستقراء الأدب السياسي الناقد في هذا المجال، نجد أن الجيش الجزائري بإنجازاته الأمنية وخاصة في مواجهته لظاهرة الإرهاب صُنف ضمن الجيوش ذات الخبرة في ذلك، والتي يُشهد لها بالمهارة والتجربة العالية، ومن جهة أخرى وفي علاقته بالسلطة السياسية صُنف كمسيطر ومتحكم في الحياة السياسية وفي إقرار سياساتها في كافة المجالات، والتجربة السياسية كفيلة بتأكيد ذلك ضمن مسار تاريخ الجزائر المعاصر.

وبين هذا وذاك كيف السبيل لإيجاد موقف وسط وموضوعي يراعي مكانة هذا الجيش، ويراعي مبادئ الممارسة الديمقراطية المعاصرة وما تحمله من تأثيرات على السياسات التنموية؟

ومن هنا تتجلى أهمية هذا الموضوع الذي يهدف بالأساس إلى تسليط الضوء على المقاربات المطروحة علميا وإعلاميا حول دور المؤسسة العسكرية في تحقيق التنمية وإقرار سياساتها، من منطلق المقاربة التي تؤكد دورها الإيجابي وتأثيرها المتميز، إلى المقاربة التي تؤكد دورها التسلطي، ثم محاولة تقديم رؤية توفيقية بين المقاربتين وفق منطق إصلاحي ومن أجل تحقيق مصلحة الجميع (المجتمع/ السلطة/المؤسسة العسكرية).

أولا: الاتجاه نحو التأثير: في طبيعة العلاقة بين السياسة الأمنية والتنمية

في ظل قيام الجيش الوطني الشعبي لمهامه الموكلة إليه دستوريا وهي تحقيق الأمن والدفاع عن الوطن، فهو مساهم ومؤثر إيجابي على عملية التنمية، وحيث تؤكد العديد من الدراسات **في مجال علم السياسة والاقتصاد سواء في مجال التنمية السياسية أو السياسة الخارجية أو الأنظمة السياسية المقارنة أو الاقتصاد السياسي** العلاقة الوطيدة بين السياسة الأمنية والسياسات التنموية، فإن ذلك يبرز من خلال:

- التنمية كعملية توسيع للخيارات أمام البشر، تشمل الأمن المجتمعي حيث البشر يستطيعون الاختيار بأمان وحرية، وهذا يعني وجود علاقة داخلية بين المفهومين، حيث يرتب التقدم في إحداهما التقدم في الآخر والعكس صحيح، إذ أن الإخفاق التنموي يحدث خللا أمنيا، وهذا بدوره يقود إلى العنف فيتعزز هذا الإخفاق.[1]

– وحيث تظل السياسة الأمنية من أهم واجبات الدولة، ترتبط أهمية المؤسسة العسكرية ومكانتها في الدولة بمدى أهمية الدور الذي تؤديه وهو الدور الأمني الذي لا غنى عنه في أي مجتمع بشري في القديم والحديث، فطالما أن المؤسسة العسكرية جزء من بناء النظام السياسي، فالنتيجة هي أن تطور المؤسسة العسكرية الإداري والفني يسهم حتما في تطور الدولة، خاصة وأن تطور النظام السياسي ينعكس تطوره على الأجهزة التي تقع تحته، وينعكس ذلك على تطور المجتمع وتنميته باعتبار الأمن أساس للتنمية ومقوم هام من مقومات البناء الاجتماعي.

– ترتبط عمليا التنمية بعملية الدفاع عن الوطن، إذ أن تحرير الأرض وحماية مكتسبات التنمية لا يمكن أن يكون إلا بتدعيم القوة الدفاعية التي تتطلب تطويرا للإمكانيات الإقتصادية وتعبئة للموارد المادية والبشرية، كما أن نمو قدرات المجتمع في الدفاع عن موارده يعطيه الإمكانات الأوسع في تحقيق المزيد من البناء.[2]

– وعليه فلا أمن ولا ازدهار إلا في ظل أمن حقيقي، فالإبداع والتخطيط كمرتكزات أساسية للتنمية، وهي أمور غير ممكنة الحدوث إلا في ظل أمن واستقرار يطمئن فيه الإنسان على نفسه وثرواته واستثماراته، وإذا كان الأمن والاستقرار شرطين ضروريين لاستمرار وجود الجماعة البشرية، فإن التنمية شرط أساسي لدوام الأمن والاستقرار، كما أنه لا وجود لتنمية بدون أمن، ويختل التوازن والإنسجام الذي يجب أن يسود العلاقات والمصالح المتداخلة بين الأفراد أو المجموعات، وبالتالي يفقد المجتمع أحد أركانه الجوهرية، وتعم الفوضى بشكل لا يسمح بتنظيم العلاقات الاجتماعية. [3]

ومنه فالعلاقة متعدية بينهما حيث لا يمكن تحقيق وتعزيز الأمن دون توفير تصور مستقبلي عن التنمية أو إعداد سياسات تنموية ناجحة، من خلالها يتم منع أسباب ومظاهر العنف، وهنا ربط "روبرت ماكنمارا" الرئيس السابق للبنك الدولي ووزير دفاع سابق في كاتبه "جوهر الأمن" بين التنمية والأمن حيث يرى أنه لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر حد أدنى من التنمية على المستوى الوطني. [4]

وبالتالي هناك علاقة تكامل بين قضايا الأمن وقضايا التنمية، فالتنمية الشاملة تحتاج إلى إحداث تطوير وتحسن في جميع العناصر المادية والبشرية التي يتكون منها المجتمع، ويمثل العنصر البشري حجر الزاوية الذي لا يتصور أن تتم التنمية إلا بإجراء تغيير إيجابي فيه، لأنه يعتبر في حقيقة الأمر هدف ووسيلة التنمية، أما العناصر المادية فإنها عبارة عن الوسائل والعمليات والإجراءات ذات الطابع الاقتصادي التي عن طريقها يمكن مواجهة عقبات الطابع الاقتصاي التي عن طريقها يمكن مواجهة عقبات النمو للتخفيف منها بل والقضاء عليها.[5]

وبعد تأكيد الدور التأثيري للدفاع الوطني في تحقيق الاستقرار وبالضرورة توفير أرضية للنمو والتنمية، نعرج من أجل توضيح ذلك على إنجازات المؤسسة العسكرية الدفاعية والأمنية خلال 15 سنة الأخيرة، حيث:

- مكافحة الإرهاب: كانت الإستراتيجية العسكرية الجزائرية في مكافحة الإرهاب شاملة، اتبعت خططا متكاملة ومشتركة ما بين مختلف مصالح الأمن لمواجهته، حيث جنب الجيش الوطني المجتمع ويلات الإرهاب، سواء من خلال منع وقوع العمليات الإرهابية وضبط العناصر الإجرامية قبل الشروع في تنفيذ مخططاتها، او ضبط الأدوات والوسائل قبل دخول العملية الإرهابية مرحلة التنفيذ، إذ انتصر الجيش في حرب المدن ضد الجماعات الإرهابية، ولم يبقى له إلا الجبال والمناطق النائية، حيث سجلت حصيلة مكافحة الإرهاب لسنة 2016م التي تعتبر سنة القضاء على الإرهاب بامتياز حيث تم القضاء على أكثر من 125 إرهابيا، واعتقال 225 آخرين، وتحييد 350، وتدمير 248 مخبأ وإيقاف 2309 مهاجر غير شرعي.[6]
- استراتيجية نزع الألغام: حيث وضعت الجزائر ضمن أولوياتها منذ الاستقلال إزالة كل مخلفات الاستعمار لإقامة دولة ذات سيادة تضمن أمن الممتلكات والأفراد في فضائها الإقليمي، ومن أجل تدمير الخط الغربي، امتدت العملية عبر مرحاتين من 1963 إلى 1988، ثم من 2004 إلى غاية الآن، انتهت حصيلة المرحلة الأولى بتدمير 7.819.120 لغم وتفكيك 1482 كلم من الخطوط الملغمة من أصل 2.531، وتسليم 50.006 هكتار من الأراضي إلى السلطات المحلية[7]، وكحصيلة نهائية وإلى غاية 2016 تم نزع ما يقارب 8.852.096 ملايين لغم من أصل 10.8 ملايين كإرث إستعماري، مما سمح بتسليم مساحة إجمالية بأكثر من 62.000 هكتار إلى الجماعات المحلية ومن ثم إلى السكان.[8]
- التعاون الدولي وإعداد استراتيجية شاملة لتحقيق الأمن، خاصة على مستوى منطقة الساحل وما تشهده مؤخرا من تحولات أثرت على الاستقرار الأمني، أساسها تكييف السياسة الخارجية لدول الميدان في إطار استراتيجية مكافحة الإرهاب وتطوير المنطقة، وقد تم بذلك إنشاء هيئة الأركان المشتركة لدول الميدان تتولى المهام العملياتية في المنطقة، والتي تنفذها جيوش الدول المعنية، وبالموازاة مع ذلك تعمل دول الميدان على خلق مشاريع تنموية كبرى تكون بمثابة القاعدة المتينة لتنمية متكاملة على غرار الطرق العابرة للصحراء والمطارات وخطوط السكك الحديدية، وبذلك تكون دول الميدان قد نجحت في استراتيجيتها التي بنيت على مبدأ الارتباط الوثيق بين الأمن والتنمية.[9]
- العصرنة والتطوير: إذ عمل الجيش الوطني على عصرنة منظومته الدفاعية بما يتماشى والتطورات التي تعرفها جيوش العالم، وهذا بالاعتماد على التكوين النوعي، واقتناء التجهيزات والعتاد واكتساب التكنولوجيات الجديدة التي تعرف طفرة كبيرة في جميع المجالات[10]، ويتوافق ذلك مع قيمة ميزانيته، والتي تعد ووفق دراسة قامت بها مؤسسة "جاينس" المتخصصة في شؤون الدفاع ورصد ميزانيات دول العالم، ضمن الأقوى في العالم، بعدما تعاظم حجم نفقاتها في مجال السلاح والتجهيزات العسكرية خلال سنة 2016، لتكون في حدود 10.46 مليار دولار، مقارنة بـ 2015، التي لم تصنف

حينها ضمن أقوى عشرون ميزانية دفاع في العالم. والظاهر أن الجزائر حلت ثالث دولة عربية من حيث ضخامة ميزانيتها المخصصة للدفاع. [11]

هذا وبغض النظر عن هذه الإمكانات والإسهامات وبغض النظر عن الوظيفة التقليدية، أي حماية حدود الدولة الساحلية والجوية والبرية، يجب الإقرار بالدور التنموي الذي لعبه الجيش منذ الاستقلال، حيث يتجلى دور المؤسسة العسكرية في دعم الاقتصاد الوطني، ومحاربة عمليات التهريب وتصدير الجرائم الاقتصادية التي تتم عبر هذه الحدود، وغيرها من الجرائم التي تهدد الاقتصاد الوطني، وبالنظر إلى أن المؤسسة العسكرية يمكن أن تساهم في عملية التنمية كالمؤسسات الاقتصادية الأخرى، فإنه لا بد من الحديث عن الحاجيات التي تلبيها هذه المؤسسة، باعتبارها الحجة التي تبرر الدور الاقتصادي لهذه المؤسسة، ومدى مساهمتها في السياسات التنموية ضمن مختلف قطاعاتها، وأهمها:[12]

- سياسة التشغيل: تعتبر المؤسسة العسكرية من بين أكبر مؤسسات الدولة استقطابا لليد العاملة، فمثلا نجد أن القاعدة المركزية للإمداد بالبليدة تشغل قرابة 2000 عامل أغلبهم من المدنيين، كما يشتغل بمصنع الأسلحة الخفيفة بخنشلة قرابة 700 عامل، بالإضافة إلى 1573 عامل بمصنع الذخيرة بسريانة، وتعتبر هذه المصانع من بين العديد منها المنتشرة عبر التراب الوطني، والتي لها دور كبير في امتصاص اليد العاملة والتخفيف من مشكلة البطالة.
- سياسة التعليم والتدريب الفني: لما كان العنصر البشري ثروة الجزائر الأولى ودعامة أساسية لإنجاز الخطط التنموية، فإن الجيش الوطني انخرط بما لديه من إمكانات، ووظف كفاءاته مساهمة منه في تأهيل الموارد البشرية من خلال مشاركة المؤسسة العسكرية في مجال التكوين المهني وتأهيل الشباب، حيث تتوفر لدى المؤسسة العسكرية العديد من المراكز والمدارس والمنشآت التكوينية في اختصاصات متنوعة.

حيث تتيح المؤسسة العسكرية عن طريق الخدمة الوطنية للشباب الذي لا يتمتع بمستوى معين من التعليم والتكوين، اكتساب مهارة وتعلم مهنة خلال خدمته ليخرج بعدها إلى الحياة العملية متكونا تسهل عليه الإندماج في الحياة الاجتماعية. بالإضافة إلى مدارسها المتعددة وفي العديد من الاختصاصات، فللمؤسسة العسكرية القدرة على تعليم الجنود والطلبة ومحو الأمية، وأنها تنظر إلى التعليم فيها كمهمة جوهرية للقائد العسكري. كما تمتلك المؤسسة العسكرية معاهد للتكوين في مختلف التخصصات بها أقسام ومخابر وورشات، تقوم بتكوين عمالها أو المتربصين من مختلف الشركات الأخرى، مثال ذلك القاعدة المركزية للإمداد التي تستقبل المتربصين من مختلف المعاهد ومراكز التكوين وحتى الجامعات من أجل تكوينهم في مجال الميكانيكا وفي نفس الوقت تخصص لهم منح دراسية، كما تفتح أبواب التشغيل للمتفوقين بعد نهاية التربص.

- السياسة الصحية: لعبت المؤسسة العسكرية دورا بارزا على مستوى الصحة قبل ومنذ الاستقلال، ففي إطار صلاحياتها تعمل مصالح الصحة العسكرية على ضمان التكفل الطبي لمختلف

التشكيلات العسكرية في وقت السلم أو في وقت الحرب مدعمة بالوسائل والهياكل اللازمة لتطبيق السياسة الصحية لوزارة الدفاع الوطني.[13]

تمثل الصحة العسكرية ركنا أساسيا في التغطية الصحية التي تشمل العديد من مناطق التراب الوطني، فهي تدعم بكفاءة المجهود الوطني في هذا المجال، بتوظيف كفاءاتها وقدراتها الصحية من كفاءات وبنية تحتية وتجهيزات وتقنيات وخدمات مختلفة لصالح المواطنين، فالمنشآت الصحية العسكرية كانت مفتوحة أساسا للمحافظة على جاهزية القوات المسلحة صحيا، إلا أن خدماتها توسعت لتشمل فئات عديدة من المواطنين في إطار الانسجام مع المنظومة الصحية الوطنية، حيث تستقبل المرضى من مختلف متشفيات الوطن خاصة بالنسبة للأمراض التي تتطلب أجهزة متطورة.

ففي العاصمة مثلا تم بناء المستشفى المركزي للجيش (عين النعجة) وهو مؤسسة عسكرية ما فتئت تحاول منذ إنشائها إلى مواكبة التطورات في مختلف التخصصات بفضل الإمكانات التي سخرتها لها المؤسسة العسكرية بتوفير الوسائل التقنية الحديثة، وتكوين وتأهيل الإطارات بصفة مستمرة، علما أن بعض الأطباء المختصين يتلقون تربصا بأكبر المستشفيات المختصة بالخارج، كما أن المستشفى من شأنه التقليل من التكاليف الباهضة لبعض العمليات بالخارج، وكذا استقبال المرضى من مختلف المستشفيات الوطنية، والذي يعد تأكيدا قويا وملموسا عن المؤهلات التي تكتسبها الإطارات الجزائرية العسكرية، وتجسيدا فعليا لإرادة المؤسسة العسكرية الرامية إلى تطوير وتحديث مختلف مؤسساتها لبلوغ مصاف الجيوش الحديثة.[14]

كما بذلت المؤسسة العسكرية بالمشاركة مع وزارة الصحة مجهودات معتبرة لمحاربة الأمراض الوبائية التي واجهتها بعض مناطق الوطن، كما تقوم المتشفيات العسكرية بتعويض المستشفيات المدنية في حالة تضررها من الكوارث الطبيعية، هذه الأخيرة التي تدار بشكل فعال من قبل "مكتب التعبئة والأخطار الكبرى"، التابع لدائرة التنظيم والإمداد[15]، والذي أثبت على مدار السنوات الماضية مدى مساهمته في إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية.

- السياسة الصناعية: وفقا لمبدأ أن التصنيع المحلي والتفوق التكنولوجي أصبح من العوامل الأساسية لتحقيق سيادة الدولة، وتماشيا مع الرؤية الجديدة للتنمية الوطنية وبعث الصناعة الوطنية من جديد، يخوض حاليا الجيش الوطني الشعبي غمار الإنعاش الاقتصادي، ليصبح طرفا فاعلا في مسار تطوير النسيج الوطني الصناعي، والمساهمة في الارتقاء بالسياسات الصناعية الجزائرية، وذلك من خلال إرساء قاعدة صناعية صلبة وخلق مشاريع واعدة بين مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للقطاع الاقتصادي لوزارة الدفاع الوطني ومؤسسات صناعية وطنية من جهة، وشركاء أجانب ذوي سمعة عالمية، على غرار الشريك التكنولوجي الألماني "ديملر" والشركة الإماراتية "أبار" للإستثمار، فمثلا كانت سنة 2014، سنة الصناعة العسكرية من كل النواحي، من خلال وضع قاعدة

متينة لصناعات كبرى ومتوسطة من شأنها المساهمة الفعالة في إعطاء دفع قوي لعملية التنمية الوطنية عبر الوطن، على غرار خلق ما يقارب 20 ألف منصب شغل مباشر.[16]

هذا مع تأكيد أنه منذ الاستقلال قامت المؤسسة العسكرية بإنجاز مشاريع هامة تعود بالفائدة على الجيش والمجتمع معا، ومن أهم المشاريع الصناعية العسكرية، مصنع الأسلحة الخفيفة بخنشلة (1986)، ومصنع سريانة للأسلحة الخفيفة والمواد الحرقة (1983)، القاعدة المركزية للإمداد (1982/1975) والتي تعد من أهم المؤسسات الاستراتيجية التي من شأنها تجسيد مسعى القيادة نحو عصرنة وتحديث قواتها المسلحة، إذ تعد قطبا صناعيا هاما للجيش (تضم 2500 عامل)، وكذا مؤسسة صناعة الطائرات (1988)، ومؤسسة البناء والتصليح البحري (1974)، ومؤسسة البناءات الميكانيكية (1983)[17] ، هذه المؤسسات الصناعية تعمل على تطوير منتجاتها وفق المعايير الدولية إلى جانب الاهتمام بالمجال التقني والتكنولوجي كدعامة أساسية لتطوير منتجاتها، وباعتبارها ذات طابع صناعي تجاري واقتصادي فهي تسهر على تلبية احتياجات القوات المسلحة، وكذا السوق الوطنية، وتوفر أيدي عاملة معتبرة مقللة من نسبة البطالة، وتزيد بذلك من فعالية الجيش الوطني الشعبي بمساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني، وتعتبر ممثلا اقتصاديا هاما، يحمل بعدا وطنيا يمكنه من المشاركة في عمليات التصدير، كما أنها لا تعد مؤسسات تجارية فقط، بل تعمل أيضا كمدرسة للتربية الصناعية تضمن التدريب والتكوين الفني العالي.

- سياسة السكن والنقل: حيث ساهمت المؤسسة العسكرية منذ الاستقلال باستخدام مجنديها بتنفيذ سياسة وطنية للسكن، خاصة على مستوى المناطق الريفية والمعزولة، كبناء القرى الاشتراكية في الأرياف، وكذا بناء المنشآت الترفيهية كرياض الفتح والمسرح المفتوح، ودور الشباب، والعيادات المتخصصة وغيرها.

ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة بفعالية قصوى، كان عليها أن تنشأ وحدات مختصة في البناء والهندسة المدنية، تستجيب لغاية مزدوجة وهي ترقية الشباب الجزائري مهنيا، وإعطاء مردود اقتصادي لعملية البناء عن طريق الاستعمال الأقصى للطاقات وإنجاز المشاريع في ظروف حسنة من حيث التكاليف والآجال.

وفي إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قامت المؤسسة العسكرية بإنجازات عديدة في ميدان النقل والمواصلات البرية والجوية كبناء السكك الحديدية والمطارات، ففي مجال السكك الحديدية مثلا نجد تشييد الخط الرابط بين عين توتة ومسيلة، وبين ولاتي تبسة ومغنية.

- السياسة الزراعية: حيث سعت المؤسسة العسكرية منذ الاستقلال على تنمية الجانب الزراعي والمساهمة في الحفاظ عليه، من خلال إنجاز العديد من المشاريع أهمها إنجاز السد الاخضر الممتد على طول 1200 كلم وبعرض 20 كلم، لمجاربة ظاهرة التصحر، بالإضافة إلى المساهمة في عمليات

التشجير عبر العديد من مناطق الوطن، وكذا المساهمة في مكافحة الجراد للحفاظ على الثروة الغابية.[18]

إن ما سبق ذكره من سياسات تنموية تعد الأهم، لأن مساهمة المؤسسة العسكرية لا تتوقف عندها، بل تتجاوز ذلك إلى مجالات أخرى، يبقى أن الهدف من ذكر هذه السياسات هو إظهار تأثير دور المؤسسة العسكرية على السياسات الحساسة والتي لها دور كبير في تحقيق التنمية والاستقرار للدولة.

لكن إن هذا التأثير في الحقيقة تتشارك فيه المؤسسة العسكرية في الجزائر مع غيرها من الدول وخاصة الدول النامية، أين يتجلى هذا التأثير بشكل كبير في العديد منها إن لم نقل معظمها، لذا نتساءل هل يقف دور المؤسسة العسكرية في الجزائر على التأثير فقط وتنفيذ السياسات التنموية أم يتجاوز ذلك ؟

ثانيا: التوجه العسكري للدولة والاتجاه نحو السيطرة: في إقرار السياسات التنموية

تقوم هذه المقاربة على أن المؤسسة العسكرية هي المسيطرة، وأن السلطة السياسية في الجزائر هي تابعة للاتجاه الذي يرسمه لها العسكريون منذ الاستقلال وإلى غاية الآن، فالدور المحوري الذي يلعبه الجيش في صناعة القرار الأمني والسياسي، باعتباره أحد المؤسسات المهمّة يؤكد ما له من دور على إقرار السياسات التنموية، وعليه هذه المقاربة خلاصتها ما تم تداوله منذ نصف قرن أن لكل دولة جيشا باستثناء الجزائر، لأن جيشها الوحيد الذي له دولة، ورغم أن أشياء كثيرة تغيرت في العالم العربي وفي الجزائر خلال نصف القرن الأخير، فإن قبضة الجيش في الجزائر ظلت من الثوابت التي لم تتغير، إذ ظل صاحب الكلمة الفصل في السياسة والاقتصاد والإدارة، وبات مستقرا ومتعارفا عليه أنه هو الذي يأتي برؤساء الجمهورية ويعزلهم، وهو الذي يرجح كفة المرشح لرئاسة الحكومة ويحرك الأغلبية في البرلمان. وظل جنرالاته يحركون المشهد السياسي وهم في مناصبهم، والذين يحالون إلى التقاعد منهم سرعان ما ينتقلون إلى قطاع الأعمال فيصبحون ضمن كبار المستوردين والمقاولين وملاك الأراضي والعقارات.[19]

ويمكن تبرير هذه المقاربة من خلال النقاط الآتية:

- أهم ما يبرر اتجاه السيطرة هو المرجعية التاريخية للمؤسسة العسكرية، فجيش التحرير الوطني هو المسؤول على تحرير البلاد من المستدمر الفرنسي، هذه المرجعية أكسبته قوة تنظيمية لا مثيل لها افتقدتها كافة المؤسسات المتواجدة على مستوى الساحة السياسية.
- غياب المؤسسات الدستورية الحقيقية بحكم التاريخ السياسي المتأزم –خاصة في ظل التعددية– والذي أدى إلى تضخم دور المؤسسة العسكرية والتي كبرت على حساب المؤسسات الأخرى, وترامت أطرافها في الحياة السياسية والاقتصادية و الاجتماعية فضلاً عن الأمنية، و من رحم هذه المؤسسة خرج كافة صُنّاع القرار الذين كانوا في الواجهة.[20]

- كما أن الضعف الكبير الذي تعيشه الأحزاب السياسية، يفتح الباب على مصراعيه لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية حماية للدولة، فأغلب الأحزاب السياسية في الجزائر تعيش حالة من الانقسامات والانشقاقات، أصبحت هذه الظاهرة خاصية من خصائص الأحزاب السياسية في الجزائر فأزمة الانقسامات عصفت بحركة الانتصار للحريات الديمقراطية أثناء الفترة الاستعمارية.[21]
- في ظل الفترة الحالية التدخّل المتزايد للمؤسسة العسكرية في الشأن السياسي أسهمت فيه عوامل عدّة أبرزها تنامي التهديدات الإقليمية وضبابية المستقبل السياسي، جعل منها مؤسّسة فوق القوانين وبمعزل عن المحاسبة، على خلاف الدور الإيجابي في التغيير نحو الديمقراطية الذي يرومه لها السواد الأعظم من الجزائريين.[22]
- وما عزز ذلك خاصة في السنوات الأخيرة هو جهاز المخابرات الذي اشتهر بتحقيقاته في قضايا الفساد خصوصا في شركة النفط العمومية، ووصل تغلغل جهاز المخابرات إلى كل مؤسسات الدولة والأحزاب، بحجة حماية البلاد من الإرهاب والفساد. حتى بدا وكأنه الحاكم الفعلي للجزائر وصاحب الكلمة الأخيرة فيما يخص الملفات الأساسية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.[23]

هذه المظاهر تتجاوز التأثير إلى السيطرة والتحكم على صانع القرار السياسي، وبالضرورة على إقرار كافة السياسات في الدولة وأهمها السياسات الاقتصادية التنموية.

ثالثا: نحو مقاربة توفيقية لتحليل العلاقة.

إن العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسات التنموية في الجزائر بعيدا عن مقاربتي التأثير والسيطرة بحاجة إلى إعادة بناء بمنطق التحليل العلمي، بمنطق لا غالب ولا مغلوب، بمنطق الحداثة السياسية التي تؤمن بدور كل الفاعلين في المجتمع في صنع قراراتهم وسياساتهم في كافة المجالات، وهذا هو منطق الحاكمية السياسية ووفقا لذلك لا بد للنظر للمؤسسة العسكرية كشريك كغيرها من المؤسسات في الدولة يشكلون ما يسمى بشبكة السياسة "NETWORK POLICY" مع المجتمع المدني بكل أطيافه، والقطاع الخاص، والسلطة.

ورغم أن الوظيفة الأمنية للمؤسسة العسكرية تحولت من مفهومها التقليدي كأداة للدفاع فقط، إلى مفهومها الحديث كوظيفة اقتصادية واجتماعية، بجانب وظيفتها في حماية التراب الوطني والدفاع عنه، كما أن تراجع الدور التقليدي للجيش والمتمثل في المعارك الحربية، وكذلك الاحترافية التي تسعى إلى تخفيض عدد الجيوش وإعادة هيكلة دور الجيش، كل هذا يؤدي إلى تحول في وظيفة العسكريين[24]، إلا أن هذه الوظيفة يجب تأديتها بالشكل الذي يستفيد منها المواطن بمنطق العدالة الاجتماعية، بعيدا عن الإمتيازية التي جعلت من الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية لهذه المؤسسة حكرا على المنتسبين لها لا لغيرهم، وبنوع من المبالغة.

إن الوضع الراهن لجزائر اليوم يختلف عما كان عليه الحال قبل عشر أو خمسة عشر سنة – بغض النظر عن المساهمين في ذلك– نحن بحاجة لإعادة تنظيم اللعبة السياسية، وكما يرى "أحمد بن بيتور" في كتابه جزائر الأمل في رأيه– "لم تكن في يوم من الأيام تتمتع بقدرات وإمكانات أفضل مما كانت عليه في السنوات السابقة؛ ثروات طبيعية زراعية وطاقة هائلة، ونمو ديموغرافي متحكم فيه، وعدد من الكوادر والإطارات ذوي المستوى الجيد بالنسبة إلى بلد في حجم متوسط، وشبكة من المنشآت تساعد على الانطلاق السريع في مسار حقيقي للتنمية، وشعب يتعافى بعد أن عاد من بعيد من دوار إيديولوجي ضيّع عليه الوقت الكثير"[25]، يتم التعامل الآن مع شعب واع، فهم كيف تُلعب المباريات على كافة الجبهات، أمام إعلام منفتح وعالم مليء بالتجارب الديمقراطية لا تخفى فيه خافية، وأمام جيوش أيدت الإنتقال الديمقراطي وتنحت عن السياسة.... وأمام كل هذه المستجدات كيف يجب إعادة ضبط هذه العلاقة ؟

ضمن هذه المقاربة نقترح تحليل فكرتين أساسيتين وكذا التحديات التي تواجهها:

1. في ظل الظروف الأمنية المستقرة، يجب تأكيد مبدأ عدم التدخل في الشأن السياسي والاقتصادي، تأكيدا على مبدأ الرئيس الحالي السيد عبد العزيز بوتفليقة وهو عدم تدخل العسكري في الشأن السياسي منذ مجيئه إلى سدة الحكم، ومن باب الاستشهاد؛ أن السيد بوتفليقة قال لإحدى القنوات التلفزيونية الفرنسية عشية انطلاق ولايته الأولى عام 1999 "قولوا للجنرالات الجزائريين أن يوجهوا إلي أي اتهام لو كان بمقدورهم ذلك". كما قال أيضا أمام الصحفيين غداة انتخابه "لن أكون أبدا ثلاثة أرباع رئيس". وهو ما فهم منه أنه كان عازما منذ اليوم الأول لانتخابه أن يكون السلطة الأولى في الجزائر، وأنه لن يخضع لسلطة دولة العسكر التي كانت صاحبة الكلمة الأولى آنذاك.

كما أن التجاذبات الإصلاحية التي مرت بها المؤسسة العسكرية منذ السنة الفارطة، والتي أُطلق عليها "بالإنقلاب الأبيض" تؤكد ذلك، حيث أن الرئيس "بوتفليقة" الذي بدأ متمردا على حكم العسكر، لجأ إلى تفكيك جهاز المخابرات ومن ثم إضعاف مملكة المخابرات. فصَّل في ذلك تقرير نشرته صحيفة الشرق الأوسط[26]؛ أشار إلى أن أول وأخطر خطوة اتخذها الرئيس في هذا الصدد تمثلت في حرمان الجهاز من الشرطة القضائية التي كانت العصا التي استخدمها الجنرال توفيق في مباشرة تحقيقات قضايا الفساد التي تورط فيها مسؤولون بارزون في الدولة، وطالت تلك التحقيقات شركة "سوناطراك" للنفط والغاز، وأفضت إلى اتهام وزير الطاقة. الخطوة التالية التي اتخذها الرئيس تمثلت في إلغاء وحدة الاتصال والبث التي كانت عين المخابرات على مؤسسات الإعلام، كما جردها من الإشراف على الأمن العسكري والرئاسي ومن التنصت على مكالمات الوزراء وكبار المسؤولين، وحل مجموعة التدخل الخاصة التي كانت القوة الضاربة للمخابرات أيام الصراع مع الإرهاب.. إلى غير ذلك من الخطوات التي أدت إلى تفكيك مملكة "الجنرال توفيق" وتجريده من عناصر القوة التي جمعها وإحالة عشرات الضباط الموالين له إلى التقاعد، وقد بلغ ذلك الإضعاف ذروته حين ألقى القبض في

شهر أوت على أحد أهم مساعدي "الجنرال توفيق"، وهو رئيس قسم محاربة الإرهاب في المخابرات الجنرال "عبد القادر آيت" المعروف باسم الجنرال حسان، الذي وجهت إليه تهم غامضة. وهو ما دفع المراقبين إلى توقع الخطوة التالية المتمثلة في إزاحة الجنرال توفيق والإجهاز على مملكته التي تقوضت أركانها.[27]

من الجهة المقابلة يقر الطرف الأساسي في القضية وهي المؤسسة العسكرية تأكيد مرامي الرئيس "بوتفليقة"، حيث أكدت مجلة الجيش، أن التغييرات الأخيرة التي أجريت على الهيكل التنظيمي للجيش، وإعادة تنظيم بعض الهياكل، كان الغرض منها إضفاء مزيد من الفعالية على الإستراتيجية الأمنية المعتمدة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، إلى جانب توحيد مراكز القرار والاستغلال الأمثل والآني والفعال للمعلومة الأمنية، وقالت افتتاحية المجلة، في عددها لشهر جانفي2016، بأن تلك التغييرات ساهمت بشكل كبير في تحقيق نتائج ميدانية معتبرة خلال 2015، في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب[28]، كما ردت أيضا أنه لا علاقة للجيش بالسياسة، فبعد ربع قرن من اعتماد التعدديّة الحزبية، وانسحاب الجيش من الساحة السياسية نهائياً، فقد تفرّغ لبناء جيش عصري احترافي، يؤدّي مهماته الدستورية، مع الحرص الكامل على النأي بنفسه عن كافة الحساسيات والحسابات السياسية، وأنّ القيام بهذه المهمات يتطلب الالتزام بما يمليه الواجب والقانون بكلّ انضباط، كما يستوجب الوعي بالمحافظة على صورة ومكانة الجيش، وعدم إقحامه في مسائل لا تعنيه، وإن شارك الجيش في السياسة، فهذا عندما كانت المؤسّسات مقصّرة في أداء مهماتها، وما دام البرلمان والمجالس المنتخبة والأحزاب تعمل على نحو عادي، فالمؤسسة العسكرية تقوم بواجبها في حماية البلاد والعباد، بعيداً عن السياسة.

لكن أهم تحدي يواجه ذالك حاليا هو: ماذا بعد الرئيس الحالي، إذ تشير التحليلات أنه في ظلّ الوضع الصحي للرئيس، وتدهور أسعار النفط، الذي تعتمد عليه الجزائر بنسبة 98 %، وتوسّع دائرة الاحتجاجات الشعبية، والتهاب الأوضاع الأمنية على الحدود، واستمرار القبضة الحديدية بين السلطة والمعارضة من أجل إحداث التغيير، فإنّ المؤسّسة العسكرية تقف أمام واقع ملغوم، يجعلها تدخل، مكرهة السياسة من بابها الواسع، باحثة عن توافق ينقذ الجزائر من مخالب فوضى تجنبتها في عزّ ما يسمى الثورات العربية، بعدما فشل السياسيون في الوصول إليه[29]، إنه لوضع محرج للغاية يجعلنا نقف عند عدة سيناريوهات أقربها للحدوث، إن غابت الإرادة السياسية للإصلاح والتغيير، هو تأكيد مقاربة السيطرة.

2. تبني آليات الحاكمية السياسية والإدارية والاقتصادية دستوريا، بالشكل الذي يحقق مبدأ سيادة القانون فوق الجميع، والعدالة الاجتماعية والتضمينية والمساواة، وهذا سيلغي تدريجيا سيطرة أي جهة – وخاصة المؤسسة العسكرية– على إقرار السياسات في الدولة، وبالموازاة مع ذلك، باعتبار أن هذه المؤسسة معروفة بمدى فاعليتها في التسيير الإداري، تبقى كمؤسسة تكوينية في هذا المجال بتطبيق

المحاسبة والشفافية، ونقل هذه الآليات للتسيير العمومي، مع توجيه كافة المؤسسات (الاجتماعية والاقتصادية) التابعة للمؤسسة العسكرية لخدمة المواطنين دون تمييز.

يبقى أن أهم تحدي يواجه تحقيق ذلك هو مدى الالتزام بإستراتيجية الحاكمية، أمام نظام سياسي يؤمن بأحقيته في امتلاك الدولة، وأمام وجود نخبة هي الدولة وهي النظام في حد ذاته.

إن أساس العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسات التنموية في ظل هذه المقاربة، فَيْصَلُها تحرر السلطة السياسية ونخبتها من قيد التبعية للمؤسسة العسكرية من جهة، وإصلاح تشكيلتها السياسية من جهة أخرى وفقا لمبدأ تداول السلطة لتحقيق الديمقراطية التشاركية، وتبني منهج إصلاحي على مستوى كافة الجبهات محركه المواطن وغايته تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

الخاتمة:

نخلص من خلال ما تقدم من طرح للمقاربات الثلاث، أنه لا غنى عن المؤسسة العسكرية في أي دولة، وبالعكس في ظل اشتعال دول الجوار المتأثرة بتداعيات الربيع العربي وموجة الإرهاب، أصبح من الأهمية بمكان الحديث عن متانة هذه المؤسسة وضرورتها لتحقيق **الأمن** الذي لطالما عانت الجزائر من الصراع لأجله. مع تأكيد ضرورتها أيضا **كشريك** اقتصادي واجتماعي.

إننا اليوم في قرن الديمقراطية التشاركية والحكامة الراشدة والتنمية المستدامة، وأي معادلة سياسية لم تشكل هذه الثلاثية فيها الركيزة، فهي **صفرية**.

إن الجزائر اليوم في قرن تلتهب فيه الفتن السياسية لغايات اقتصادية مصلحية، داخلية وخارجية، وإن لم تعد السلطة السياسية بقيادة نخبتها ترتيب بيتها من جديد بالشكل الذي يكرس دولة الحق والقانون **الحقة**، فلا مناص من توقع السيناريو المتشائم.

الهوامش :

1. عبد الغفار شكر، "العلاقة بين الأمن والتنمية والديمقراطية"، **الأهرام**. السنة 139، العدد 46758، 13 ديسمبر 2014، http://www.ahram.org.eg/NewsQ/347086.aspx، تم الإطلاع في 2016/12/25.
2. عادل مختار هواري وآخرون، **قضايا التغير والتنمية الاجتماعية**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 111.
3. أحمد صالح العمرات، **الأمن والتنمية: منظومة الأمن الشامل كبيئة خاصة للتنمية المستدامة في ظل العولمة**. ط1، عمان، 2002، ص 75.
4. روبرت مكنمارا، **جوهر الأمن**. (ترجمة: يوسف شاهين)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص 125.
5. أمين هويدي، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط: تأثيرها على التنمية والديمقراطية**. القاهرة: دار الشروق، 1991، ص 121.

[6] مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، "مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة"، **مجلة الجيش**. العدد 641، ديسمبر 2016، ص 20.

7. مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، "عزم وإصرار على التخلص من الإرث الاستعماري: رهان جديد للجزائر المستقلة"، **مجلة الجيش**. سلسلة خاصة العدد4، اكتوبر 2013، ص 11-16.

8. مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، **مرجع سابق**، ص 21.

[9] مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، افتتاحية الجيش: أمن-تنمية، **مجلة الجيش**. عدد 582، جانفي 2012، ص 3.

10. عميور . ب، "العصرنة والتطوير في الجيش الوطني الشعبي: مسار تطوير التكنولوجيات الأساسية"، **مجلة الجيش**. سلسلة خاصة، العدد 4، أكتوبر 2013، ص 66.

11. ع. حنو، ميزانية الجيش الجزائري ضمن أقوى 20 ميزانية في العالم، الصوت الآخر. ديسمبر 2012، http://www.assawt.net/2016/12، تم الإطلاع في 2016/12/22.

12. للاستفاضة أكثر يمكن الإطلاع على:

عميرة اسماعيل، "دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري"، **مذكرة ماجستير في علم الاجتماع**. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2009، ص ص 89-108.

[13] مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، "الصحة العسكرية"، **مجلة الجيش**. سلسلة خاصة، العدد 4/4، اكتوبر 2013، ص ص 150- 169.

14. مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، "المستشفى المركزي للجيش: انطلاقة جديدة في جراحة القلب"، **مجلة الجيش**. العدد 464، مارس 2002، ص 5.

15. للتوسع عن دور الجيش الوطني الشعبي في إدارة الكوارث الطبيعية يمكن الإطلاع على ملف:

عبد الغني بشينية ولامية بن دادة، "التعبئة والأخطار الكبرى"، **مجلة الجيش**. سلسلة خاصة العدد3، أفريل 2013، ص ص 38-81.

16. علي بوشربة، "الصناعة العسكرية: دفع قوي للصناعة الوطنية"، مجلة **الجيش**، العدد 618، جانفي 2015، ص30.

17. للتوسع أكثر عن كل هذه المؤسسات الصناعية طالع ملف:

إلهام غازي، "الصناعة العسكرية"، **مجلة الجيش**. سلسلة خاصة العدد 2، نوفمبر 2012، ص ص 118-191.

[18] حميدة عجاج، "البيئة والتنمية المستدامة ومكافحة التصحر: أية حلول ناجعة لمستقبل أفضل"، **مجلة الجيش**. العدد 591، أكتوبر 2012، ص 39.

19. فهمي هويدي، "ماذا بعد الانقلاب الأبيض في الجزائر"، المعرفة: تحليلات، 2015/09/28، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/9/28، تم الإطلاع في 2016/12/22.

20. يحي أبو زكريا، "المؤسسة العسكريّة في الجزائر وصناعة القرار السياسي الجزائري"، http://www.islamtoday.net/albasheer/artshow-13-788.htm، تم الإطلاع في 2016/12/25.

21. بوطيب بن ناصر، "المؤسسة العسكرية والسياسة في الجزائر"، **مجلة الديمقراطية**. العدد 52، 2013/10/25، ص 4.

22. جريدة العرب "الجيش الجزائري مؤسسة فوق القوانين تكرس التوجه العسكري للدولة"، العدد: 9951، 17/06/2015، ص6.

http://www.alarab.co.uk/?id=54904، تم الإطلاع في 2016/12/24.

23. فهمي هويدي، مرجع سابق.

24. Thierry Nogues, Armées et Mission de Sécurité Intérieure: La Spécificité Militaire en Question. Les Champs de Mars, Seconde Semestre, Paris, 2001, p 113.

25. ياسين بودهان، "عرض لكتاب جزائر الأمل"، المعرفة،

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2015/8/20/ جزائر-الامل، تم الإطلاع في 2016/12/24.

26. عزيز طرابلسي، "الجزائر.. ترتيبات ما بعد الجنرال"، الشرق الأوسط، العدد 13448، 2015/9/23

http://aawsat.com/home/article/458656/الجزائر-ترتيبات-ما-بعد-الجنرال ، تم الإطلاع في 2016/12/25.

27. فهمي هويدي، مرجع سابق.

28. مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، "الحصيلة العملياتية لسنة 2015"، **مجلة الجيش**. العدد 630، جانفي 2016، ص 20.

29. آدم الصابري، "المؤسسة العسكرية الجزائرية بين مطرقة السياسة وسندان الأمن"، الأخبار، العدد 2508، 2015/02/02

http://al-akhbar.com/node/225236، تم الإطلاع في 2016/12/25.